



## نقابة الصحفيين اليمنيين والاتحاد الدولي يبدشان مبادرة الصحافة الأخلاقية باليمن

# وزير الإعلام : الصحافة ليست عملاً دعائياً وليست مجرد مدخل اقتصادي، بل إنها تضيف قيمة إلى الديمقراطية

## البعض استغل حرية الصحافة والقيم الأخلاقية و قام برمي واجبات المهنة في سلة المهملات



## نقيب الصحفيين : المبادرة تأتي تأكيداً على أخلاقيات المهنة وهي أساليب متعارف عليها في الوسط الصحفي

## رئيس الاتحاد الدولي : الصحافة الأخلاقية تعني احترام حقوق الإنسان وعدم الإضرار المقصود والمباشر بالآخرين

واختتم وزير الإعلام كلمته بالتأكيد على أن من يفتقر أية جريمة من جرائم النشر المحذرة في القانون لا بد أن يسأل وللسلطة القضائية أن تقول حكمها النهائي والملازم للمجتمع... والقانون وجد أصلاً لحماية الصحفي... ورعاية الصحافة... وصيانة أمن وسلامة المجتمع... فالكتابيات المحرصة على العنف والكراهية والبغضاء والحرب والعنصرية والإساءة إلى الدين محظورة في كافة القوانين ذات الصلة... ومحرمة في جميع قوانين العقوبات والإجراءات الجزائية والمدنية في كافة دول العالم وكذلك في وثيقة العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

نقيب الصحفيين اليمنيين ياسين المسعودي أكد من جانبه أن المبادرة تدافع عن الصحافة وتعزز من قوتها.

وأضاف: "هذه المبادرة ليست كما قد يفهم البعض أن الحديث عن الأخلاقيات هو الحديث عن مزيد من القيود على الصحفي بل هي تأكيد على أخلاقيات المهنة وهي أساليب متعارف عليها في الوسط الصحفي بأكمله.

وقال: "دائماً ما ترتبط الحرية بالمسؤولية خاصة ونحن نعمل في وسائل إعلام جماهيرية بمعنى أن الجمهور له حق علينا في أن نمثله ونتيح له المعرفة بما يمكنه من تقييم الأحداث والوقائع في شكلها المنطوق والصحيح، مشيراً إلى أن ذلك يعزز حرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر.

من جانبه استعرض رئيس الاتحاد الدولي جيم بوملحة السياق العالمي الذي انبثقت عنه هذه المبادرة وما عاتته من ضغوط وخروج عن الأطر الصحيح من عنصرية وغيرها، منوهاً بأن المبادرة نشأت بعد الحوارات والجدالات التي ظهرت إثر نشر الرسوم الكاريكاتورية المناهضة المسيئة للنبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال: "المبادرة هي حملة وبرنام عمل يتم تطويرها من قبل الصحفيين كما أنها أطلقت من قبل الصحفيين وليست من قبل حكومة أو قطاع آخر وهذا إعادة بناء الثقة إلى الصحافة والمهنة وتقوية حرية الصحافة بإعادة تمكين مساندة الصحافة النوعية ودعم الاستقلال التحريري.

ولفت بوملحة إلى ضرورة الصحافة الأخلاقية للمجتمع وبأن أفضل نموذج لهذا العمل هو التنظيم الذاتي للصحافة بحيث يقوم الصحفيون بتنظيم أنفسهم، مؤكداً دعم الاتحاد الدولي ومساندته للجنة الوطنية للمبادرة في اليمن.

وفقاً للمعايير الدولية وحماية واحترام حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان والامتياز عن وضع أي قيود تعيق عملها وإتخاذ تدابير مناسبة لنشر مبادئ إعلان الأمم المتحدة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق واسع وضمان احترامها احتراماً كاملاً... مبيناً أن تقرير اليمن الوطني حظي بالموافقة والتقدير الكامل من قبل مجلس حقوق الإنسان في اجتماعه الأخير في الأسبوع المنصرم.

وقال وزير الإعلام: "وبشهادة كل المتابعين المقيمين للعمل الإعلامي والصحفي في اليمن فإننا لا بد أن نشير إلى ما قرروه... وهو أن اليمن تعدل نطق واسع - في السنوات الأخيرة - من البلدان التي تتوفر فيها صحافة حرة ويكفل الدستور والقانون حرية الصحافة والواقع المحلي المعاش المتمثل في عدد الصحف الحزبية والأهلية والخاصة يعبر عن ذلك بوضوح كامل وبشهادة الكثير من الصحفيين الأتقياء والأصفياء... موضحاً أن دستور الجمهورية ومخاضها والواجبات المواطنة التي تضمنها السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية يكفل ذلك ويؤكدُه وخاصة وأنه تم بناء وصياغة تلك الأسس من منطلق إيمان الشعب اليمني بالحرية... وإثنا فطرة الله التي فطر الناس عليها... بما يمكنه من تقييم الأحداث والوقائع في شكلها المنطوق والصحيح، مشيراً إلى أن ذلك يعزز حرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر.

من جانبه استعرض رئيس الاتحاد الدولي جيم بوملحة السياق العالمي الذي انبثقت عنه هذه المبادرة وما عاتته من ضغوط وخروج عن الأطر الصحيح من عنصرية وغيرها، منوهاً بأن المبادرة نشأت بعد الحوارات والجدالات التي ظهرت إثر نشر الرسوم الكاريكاتورية المناهضة المسيئة للنبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال: "المبادرة هي حملة وبرنام عمل يتم تطويرها من قبل الصحفيين كما أنها أطلقت من قبل الصحفيين وليست من قبل حكومة أو قطاع آخر وهذا إعادة بناء الثقة إلى الصحافة والمهنة وتقوية حرية الصحافة بإعادة تمكين مساندة الصحافة النوعية ودعم الاستقلال التحريري.

ولفت بوملحة إلى ضرورة الصحافة الأخلاقية للمجتمع وبأن أفضل نموذج لهذا العمل هو التنظيم الذاتي للصحافة بحيث يقوم الصحفيون بتنظيم أنفسهم، مؤكداً دعم الاتحاد الدولي ومساندته للجنة الوطنية للمبادرة في اليمن.

المبادئ الأساسية للصحافة في ثقافة الإعلام المعاصر... وأعلن عن مباركة وتأييد وزارة الإعلام لمبادرة في هذه المبادرة قلباً وقالباً والمبادئ التي تركز عليها ومنها المبدأ الأول الذي يؤكد على قول الحقيقة "إيمان على دقة الحقائق، الفحص وإعادة الفحص... مهارة توقع احتمالية الخطأ... تأسيس المصداقية من خلال الأسس والأدلة والاستجواب... أن تكون جاهزاً للاعتراف بالأخطاء وتصحيحها... إدراك أنه لا يمكن الكشف عن الحقائق المخفية إلا من خلال البحث الصارم، والمقاييل المعقدة والفهم الجيد للقضايا المبهمة" وكذا المبدأ الثاني الذي يستهدف الحفاظ على استقلالية ونزاهة الصحافة من خلال "القصص الكاملة دون طمس حقائق مهمة، تطمح لتحاشي الانحياز، ترفض المصطلحات الجارحة، تترك مساحة للاختلاف المنطقي والمبرر، تعطي لمن تم الهجوم عليهم مساحة ليقدموا رأيهم، لا تستسلم لغراء الخضوع لتأثير المصالح التجارية أو السياسية فضلاً عن المبدأ الثالث "الإنسانية والتضامن... أن لا تقوم بضرر مقصود ومباشر للآخرين، تقليل الأذى، عقاباً منفتحة ومفكرة، الأخذ بعين الاعتبار حقوق العموم والمواصفات الأخلاقية للصحافة نفسها".

وأكد وزير الإعلام في ذات الوقت على أهمية المحتوى الأخلاقي الذي تضمنه إعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة... باعتباره مقياساً للممارسة المهنية للصحفيين المشتغلين بجمع الأخبار والمعلومات التي تصف أحداثاً أو نقلها، أو توزيعها، أو التعليق عليها بما في ذلك احترام الأولويات المهنية في معرفة هذه الحقيقة باعتبارها هي مسؤولية الصحفي الأخلاقي الأول والزام الصحفي أثناء تأدية الواجب الدفاع عن مبادئ الحرية في كل الأوقات، وأن يحافظ على النزاهة في جمع الأخبار ونشرها، وكذلك أن يدافع عن حق إبداء الرأي والنقد العادلين... إلى جانب الزام الصحفي أن يعد التقارير بما يتوافق مع الحقائق التي يعرف مصدرها الأصلي... وأن لا يخفي معلومات هامة أو أن يقوم بتزوير وثائق... فضلاً عن حثه باستخدام وسائل عدالة ونزاهة للحصول على الأخبار، والصور، والوثائق وأن يعمل الصحفي بأقصى جهده لتعديل وتصويب أية معلومات تم نشرها، وتبين فيما بعد أنها غير دقيقة بشكل يقود إلى الضرر وضرة أو التمسك بالسرية المهنية في كل ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يحصل عليها ضمن شروط عدم كشف المصدر مع حثه على إدراك الخطر الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في نشر التمييز والفرقة... وعليه أن يبذل كامل جهده لتجنب تقديم تسهيلات لهذا التمييز القائم على العرق، الجنس، التوجه الجنسي، الدين، الرأي السياسي أو أية آراء أخرى، الأصول الوطنية أو الدينية، أو أي نوع آخر من أنواع التمييز.

وتناول مادته إعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة من تشييبات للصحف بأن يعتبر ما يلي جنة وإساءة مهنية خطيرة: الغش والتشويه المقصود للحقيقة والغش والتشويه، تطليح السمعة، الإتهامات التي لا أساس لها من الصحة وقبول أي شكل من أشكال الرشوة هدفها التأثير إما في نشر مادة صحفية أو المدف لاختفاء مادة صحفية وكذا تأكيد الإعلام بأن على الصحفيين الذين يستقون أن يطلق عليهم هذا الاسم واجب التمسك بالمبادئ الواردة أعلاه بإخلاص... وضمن الإطار العام للقانون الوطني لكل بلد، وأن على الصحفي أن يعترف بالصلاحيات القضائية لزملائه في ما يتعلق بالجانب المهني، هذا من أجل قطع الطريق أمام أي نوع من التدخل من جانب الحكومات وغيره.

ومضى اللوري قائلا: "وفي هذا الصدد فقد سبق وأن وافقت اليمن على جملة من توصيات مجلس حقوق الإنسان جنيف حول الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في اليمن مايو 2009م والذي تمت الموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (182) لسنة 2009م وتضمنت في الجانب الإعلامي مايلي:

1 - ضمان الحماية الكاملة لحرية التعبير وتعدد مصادر المعلومات وتدقيقها

وأشار بوملحة إلى أن احترام الحقيقة هو المبدأ الأول في قانون الصحفيين من خلال البحث الجاد والصرام عنها وبأن الصحافة الأخلاقية تعني احترام حقوق الإنسان وعدم الإضرار المقصود والمباشر بالآخرين، منوهاً بضرة أو استغلاليتها ونزاهتها بوضوح وشفافية في سبيل إظهار القصص الكاملة دون طمس للحقائق وتحاشي الانحياز بعيداً عن تأثيرات المصالح التجارية أو السياسية وبما يخدم الصالح العام.

فيما تطرق المنسق الإقليمي للإنداد منير زعرور إلى انه تم تأسيس لجان وطنية مماثلة في عدة دول عربية بهدف العمل على تحديد برنامج وطني من أجل مساندة ودعم مهنة الصحافة وما يمثله ذلك من قوة لمهنة الصحافة والصحفيين، مبيناً انطلاق المبادرة من الامارات إلى اليمن في الدولة الرابحة في هذه المبادرة.

واستعرض وكيل أول نقابة الصحفيين اليمنيين سعيد ثابت نتائج لقاء نقابة الصحفيين اليمنيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني مع الاتحاد الدولي والذي جرى خلاله اختيار 15 ممثلاً من نقابة الصحفيين اليمنيين واكاديميين من كلية الإعلام بجامعة صنعاء واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ونقابة المحامين واتحاد نساء اليمن ومنظمة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة الذين شكلوا قوام اللجنة الاستشارية لمبادرة الصحافة الأخلاقية.

وأردف: "وفيما يتعلق بالمزاعم التي تتحدث عن إيقاف بعض الصحف، نود التأكيد هنا بأن الحكومة لم تقم بإيقاف أية صحيفة ولا يجوز لها ذلك مطلقاً... ولكن وزارة الإعلام بمقتضى الاختصاص الممنوح لها في قانون الصحافة والمطبوعات قامت بالحجز على بعض أعداد الصحف بعد صدورها من أجل منعها من التداول لاحتمال تلك الأعداد ما يعبر مخالفة صريحة وواضحة لقانون الصحافة والمطبوعات وذلك التزاماً بما جاء في نص المادة (107) من القانون والتي تنص على (يجوز الحجز ادارياً على المطبوع أو الصحيفة إذا تم الطبع أو الإصدار والتداول خلافاً لما نص عليه هذا القانون وذلك بقرار من الوزير أو من ينوب عنه ويخضع الأمر على القضاء للفظ في مصادر الأشياء المحجوزة عليها، ويحق لصاحب الشأن اللجوء إلى القضاء لطعن بقرار الحجز والمطالبة بتعويض).

وتابع قائلا: "ومع ذلك فإن وزارة الإعلام لا تتشدد في التطبيق الصارم لهذه المادة وقررتها الاثنتي عشرة لأن النص القانوني أشار إلى جواز الحجز الإداري على العدد المخالف... ومع ذلك فإن تفعيل القانون يساعد على تجويد ممارسة حرية الصحافة... ومنع التعسف في استخدام السلطة الرابحة... فالقانون مكفولة للجميع ولكن لا يجوز أن تأتي ممارسة الحق على حساب حقوق الآخرين أو المساس بكرامتهم الإنسانية وحرمانهم الخاصة أو الإضرار بالمصلحة العليا للشعب أو المساس بالوحدة الوطنية".

وتمضى اللوري قائلا: "وفي هذا الصدد فقد سبق وأن وافقت اليمن على جملة من توصيات مجلس حقوق الإنسان جنيف حول الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في اليمن مايو 2009م والذي تمت الموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (182) لسنة 2009م وتضمنت في الجانب الإعلامي مايلي:

1 - ضمان الحماية الكاملة لحرية التعبير وتعدد مصادر المعلومات وتدقيقها

## مناشدت أبناء الشهداء والمناضلين يؤكد وقوفه إلى جانب القيادة السياسية في الحرب ضد الإرهابيين المتطرفين في صعدة

والبسالة والفساد في تصديهم لشراذم التخريب الحزبية ولبقوتها دروساً لن تتساهلوا وأكادوا تفهم بقدرات مقاتلتها البواسل في اجتثاث هذه النبتة الشيطانية من جذورها وتخليص الوطن والمواطنين من شرورها وإعادة الأمن والاستقرار والسكينة والطمانينة إلى ربوع المناطق التي جُموا على صدور أبنائها وادافقها الوليات من دون رافع من دين أو أخلاق أو ضمير إنساني.

وحذروا في بيانهم من يقفون على الحياد والمتخاذلين من هذه الأحداث وأولئك الذين يلعبون على أوتار المحامكات والمكاييد السياسية من مغية استمرانهم لهذا الموقف غير المسؤول ودعومهم إلى المسارعة في نيل كل المحامكات

الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن في قراره الشجاع بشأن ملاحقة واستئصال شأفة المارقين والإرهابيين في محافظة صعدة وأكادوا أنهم على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والتضحيات في سبيل حماية الوطن من شرور هذه الجماعة المارقة ترسيخاً لدعائم الأمن والحفاة على منجزات ومكاسب الخلفية اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) وأهمها المنجز التاريخي الخالد المتمثل بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً في (22 مايو 1990).

وأهابوا بكافة الأحزاب والمنظمات والفعاليات والشخصيات السياسية والمدنية وأبناء الشهداء والوقوف مع

الترقية في مديريات المحافظة. وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

من جانبه أشار الدكتور/ عثمان حسين البيهاني مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان في المحافظة إلى التطورات والتدابير لتفانوا (1 إنشئ 1 إنشئ 1 إنشئ) محلياً وإقليمياً لاقتا إلى أن هناك (228) حالة مصابة بالمرض في اليمن منها حالتها إصابة في الحديدة وباقي الحالات موزعة على بعض المحافظات في أب وصنعاء وسبوعين وعن وهذا ما يستوجب علينا أن نضع ونسخر كافة إمكانياتنا لمكافحته والسيطرة عليه داعياً ضرورة العمل الجماعي والتكاملي لتنفيذ واتخاذ إجراءات احترازية أكثر فاعلية وتوزيع ما تم إعداده من وسائل التفتيش وتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا لمواجهة الملحاحة العالمية.

## محافظ الحديدة يؤكد أهمية تفعيل التعاون والتسيق المشترك لمواجهة أنفلونزا الخنازير

أكد محافظ محافظة الحديدة الأخ/ أحمد سالم الجبلي أهمية التوسع في تفعيل التعاون والتسيق الميداني الفاعل بين مكتب الصحة العامة ومكتب التربية والتعليم... ووضوح الدول العاجلة واتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية لمواجهة المخاطر المحتملة من انتشار وباء الملحاحة العالمية لمرض أنفلونزا (H1N1) وهو ما يعرف بأنفلونزا الخنازير.

جاء ذلك في كلمة ألقاها أمس خلال افتتاحه فعاليات اللقاء الموسع لقيادات ومسؤولي المكاتب التنفيذية والخدمية الصحية والربوية ومدراء عموم المديرات وممثلة السلطة المحلية. وأشار المحافظ إلى الجهود التي تبذلها الدولة في المكافحة والحد من انتشار المرض الذي بدأ يغزو العديد من محافظات الجمهورية.

وقال الأخ/ أحمد الجبلي نحن في قيادة السلطة المحلية والمحافظة نستشعر من الأوج في وزارة الصحة أن جائحة أنفلونزا الخنازير قضية هامة لابد من وضع الاحتياطات اللازمة والإجراءات الاحترازية الفاعلة والتعامل مع هذا الخطر بمسؤولية خاصة وأن التخوفات كبيرة والاستعدادات لمواجهة الأثر في بدايتها.

وأوضح أنه تم إنشاء غرفة عمليات في المحافظة للإبلاغ عن الحالات المشتبه وذلك عبر الجهات وفروع مكاتب الصحة

# من أجل شراكة فاعلة بين المغتربين اليمنيين ومؤسسات التنمية في الوطن.

## المؤتمر العام الثالث للمغربين